بما عليه معظم وجب نزعه عند الاستنجاء لحرمة نجسه كما قالا الاسنوي وغيره **ويعتمد جالسا يساره** ناصا
عناه بان يضع اصابعه عليها على الارض ويدفع بها لكن بها الايمنى لانه اسهل لخروج للخارج ولو بان قائما فرج
بينهما واعتمدها كما قاله الشارح خلافا لمن ذهب اليه انه جريء على الغالب **ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها**
ادبا في البنيان **ويجوز بالعمران** بين الفرج ولو مع عدمه لعين القبلة لا حجتها فيما يظهر بدون
ما سترة في غير معد لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغايط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
ببول ولا غايط ولكن شرقوا او غربوا رواه البخاري ورويا ايضا انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته
في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبه وروي ابن ماجه وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه
وسلم ذكر عنده ان ناسا يكرهون استقبال القبلة بغوطهم فقال اوقد فعلوها حولوا مقعدتي الى القبلة
فتح ايمتنا اخذا من كلام الشافعي رضي الله عنه بين هذا الاخبار بحمل ولها المفيد للتحريم على الصحراء
لانها لسعتها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق اجتناب ذلك
فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمعتبر في الساتر ان يكون مرتفعا قدر ثلثي
ذراع فاكثر في حق الجالس قال جماعة من الاصحاب لانه يستر سترة الي موضع قد مبه ونحوه خذ منه انه يعتبر
في القايم ان تستر من سترته الى موضع قدميه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وكلام الاصحاب في اعتبار ذلك
الارتفاع خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج عن الفرج وان كان الهواء
تنتهي بالركبه واما عرضها فالمعتبر فيه ان يستتر ولا بد ان لا يباعد عنها اكثر من ثلاثة اذرع ويحصل
بالوضعه والراية والزانة وكتب الرملي وغيرها وكذا رخا الذيل ثم ان كان في معد ولو بلا ستره فلا حرمة
ولا كراهة ولا خلاف الاولى او في غير معد بستره بخلاف الاولى واعلم ان العلة الصحيحة للتحريم فيما مر هي
تعظيم جهة القبلة والتعليل بان الفضا لا يخلوا غالبا عن مصلى انسي او غيره فقد يري قبله ان استدبرها
او دبرها ان استقبلها ضعيف كما في المجموع لان غير الصحراء كذلك من عد مرخلوه غالبا عمن ذكر ولانه لو حال
بينه وبينها ساتر جاز وانه كما قد يري مكشوفا على **المعتمد** خلافا لبعضهم ولو استقبلها بصدره
وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه ولو استتر بحت عليه القبلة وجب الاجتهاد لاستره والا سحب
وبأتي هنا جميع ما سياتي قبيل **صفة** الصلاة ومنه حرمة التغليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم
لذلك وعلى ذلك كله ما لو بغلبه لخارج او بضره كتنه والا فلا حرج ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها
جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضا وجب الاستدبار لان الاستقبال اغلظ ويكره الاستقبال للغائط
بخلاف استدبارهما ويكره محاذاة ما كان قبله ونسخ ولو استدبارها كما جري عليه ابن المقري في روضه وهو
كان ذلك ببول او غايط للنهي عن الاستقبال بيت المقدس واستدباره كما في المجموع وانما عللوا النهي هنا
على التنزيه وفيما مر على التحريم في بعض احواله للاجماع اذ لا نعلم احدا يعتد به حرمه هنا كما قاله المصنف
في المجموع والاوجه ان السنه المانعه للحرمه فيما مر تمنع الكراهه هنا ولا يكره استقبالها بالاستنجاء وجمع لو
اخراج ريح او فصد او حجامة **ويبعد** عن الناس في الصحراء ونحوها ولو في البول الى حيث لا يسمع للخارج منه
صوت ولا يشم له ريح وبين ان يهيء شخصه حيث امكن لاتباع **ويستتر** عن عين الناس لما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم من اتى الغايط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كثيبا هل من رمل فليستتر به فان الشيطان
يلعب بمقاعد بني ادم ومن فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل الستر بمن تتبع قد رثلثي ذراع وقد
قرب منه ثلاثة اذرع فاقل بذراع الادمي ولو براحلة ونحو فيلزمه ولا بد لهذا اخذا مما تقدم في الستر عن

القبلة ان يكون الساتر عريضا ومرتفعا في حق القاعد الى محاذاة سرته بخلاف الساتر للمصلي كما هو ظاهر
نعم ان كان في محل مسقف او يمكن تسقيفه كفاه الستر بغير جدار وان تباعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع
ولا يكفي مثل ذلك في القبلة وبعضهم توهم اتحاد الموضعين فاحذره **وعد ذلك من الادب اذا لم يكن يحترز**
من يري عورته ممن لا يحل له نظرها اما بحضرته فيكون واجبا اذ كشفها بحضرته حرام كما سرح به في شرح
مسلم **واعتمد المتاخرون** وهو ظاهر وجب غض البصر لعين ما يمنع لحرمة عليه خلافا لمن توهمه
ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جاز له التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وتضاق
الوقت ولم يجدا لا ما يحضره الناس جاز له كشفها ايضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز
في الثاني انه لا يجب فيه والاوجه **الوجوب** وفارق ما افتى به الوالد رحمه الله تعالى في نظيرها
من **الجمعة** حيث خان فرنها الا بالكشف المذكور حيث جعله جايزا لا واجبا فان لا كشفها يسو
صاحبها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت **ولا بول في ماء راكد** مملوك له او مباح قليل كان او كثيرا لما فيه
من تنجيس القليل واستقذار الكثير ما لم يكن مستحرا بحيث لا تعافه الانفس بحال فيما يظهر لا يقال المراد
بحرم في الماء المطلق اذا كان عذبا لانه ربوي فيكون كالطعام ويتنجس والا يمكن تطهيره ما يعه والمال قوي
دفع النجاسة عن نفسه فلم يحرم هنا بالمطعومات وانما حرم بحرم في القليل لامكان طهره بالكاثرة اما
الجاري فيكره البول في القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره ايضا لما قيل ان الماء الليل للجن بحيث
حرم البول وكره فالمتعوظ اولى قال في المهمات والذي يتجه ويتعين الفتوى به انه ان كان في اناء
ولم يكن هناك غيره ولم يكن متطهرا يحرم لانه بمنزلة الصب ولو انغمس مسجرا في ما قليل حرم وان
قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من تنجسه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول ونحوه بقرب
القبر المحترم ويحرم عليه وعلى نحو عظم مما يتنجس الاستنجاء به والحق الاذرعي **تحتا** البول في جدار
بالبول عليه ويحرم في مسجد ولو بانحلاف القصد فيه لخفه الاستقذار في الدار ولذا عفي عن قليله
وكثيره بشرطه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وذكر المحب الطبري لحرمه في الصفا والمروة او قرب
وللذي يصبهم بذلك محل الدمى واطلاقه يعم تحتي حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال
شريفة منيعه فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع الناس فيودي حينيذ ونظير
ان حرمة ذلك مع قرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسياتي ان المسجد الكراهة اما عرقه ومزدلفه
ومنى فلا يحرم فيها لسعتها **وحجر** يحيم مضمومة فمهملة ساكنة وهو الثقب النازل المستدير لصحة
النهي عنه لما يقال انها مساكن الجن ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتاذي او موى فيوذيه او ينجسه في
معاه السرب وهو الشق المستطيل وكالبول الغايط نعم يظهر تحريمه فيه اذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما
يتاذى به او يهلكه وعليه يحمل بحث المجموع **ومهب الريح** اي محل هبوبها وقت هبوبها كما افتضاه كلام المحرر
ومنه المراحيض المشتركة بل يستند برها في البول ويستقبلها في الغايط المايع ليلا يترشش بذلك لخبر اذا
الريح اي اجعلوا ظهركم اليها ولا تستقبلوها ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مايع خلافا للمزني قال
بها لما فيه من عود الرايحة الكريهة عليه اذ ذاك لا يقتضي الكراهة **ومتحدث** للناس **وطريق** لخبر
مسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلهم لسببا بذكر في لعن
الناس لما كثيرا عادة ونسب اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور والحق بفعل
الناس في الصيف واضح اجتماعهم في الشمس في الشتاء وظاهر ان التغوط في الطريق مكروه